نَقْدُ التَّحقيقِ
"شَرْحُ المَقْصُودِ المُسَمَّى بالشُّكريَّةِ أنْمُوذَجاً"

د. عبير نعمة الهاشميّ

جامعة واسط/ كلِّيَّة الآداب

Criticism of the verification
"Explanation of the purpose called Shukriyya (thankfulness)(as an example"

Dr. Abeer Neama Al-Hashemi

University of Wasit / College of Arts

ملخص البحث

سيكون حديثي عن علمٍ مهمّ وهو علمُ التَّحقيق الذي يعنى بنفض غبار الزّمن عن تلك الأسفار الجليلة المغمورة في خزائن المخطوطات، وسيناقش هذا البحث بعض القضايا التي يقع فيها الباحثون عند التّعرُّض أو التَّصدِّي لتحقيق النّصوص المخطوطة، وسيكون أنموذج البحث أحدَ شروحِ الصَّرفِ المُحقَّقة، وهو شرح المقصود المُسمَّى بالشُّكريَّة لأحمد بن عماد، تحقيق: الباحثة نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ، وهو رسالة ماجستير مُقدَّمة إلى مَجلِس جامعة ديالى، كلّيّة التّربية، قسم اللُّغة العربيَّة.

وقد اقتضتْ طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة محاور، تسبقها مقدّمة، وتلحقها خاتمة، ومسرد بأسماء روافد البحث، ومحاور البحث هي:

المحور الأوَّل: تعريف موجز بشرح المقصود المُسمَّى بالشُّكريَّة، وما تضمَّنه الكتاب من أبواب صرفيَّة.

المحور الثَّاني: نقدُ النُّسخةِ المُعتمَدة في التَّحقيق، ويضمُّ هذا المحور المشاكل التي وقعتْ في نسخة التَّحقيق، والمُتمثِّلة بـ: السَّقط، والطَّمس، والتَّحريف.

المحور الثَّالث: نقدُ الشَّخصيَّةِ التَّحقيقيَّةِ للباحثةِ، وقد وقعت في عدد من الأخطاء اللُّغويَّة، وكذا المنهجيَّة التَّحقيقيَّة.

Abstract

I will discuss an important discipline, namely the science of verification, which is concerned with removing the dust of time from those venerable books buried in manuscript vaults. This research will discuss some of the issues encountered by researchers when attempting to verify manuscript texts. The research model will be one of the verified commentaries on morphology, namely the commentary on the intended meaning called «Al-Shukriya» by Ahmad bin Imad, esearched by Nidra Ali Abbas Al-Zubaidi. This is a master›s thesis submitted to the council of Diyala University, College of Education, Department of Arabic Language. The nature of the research required it to be divided into three parts, preceded by an introduction, followed by a conclusion, and a glossary of the research›s tributaries. The research›s main parts are:

The first part: A brief definition and explanation of the intended meaning of « Shukriyya thankfulness» and the morphological chapters included in the book.

The second part: A critique of the version adopted in the investigation. This part includes the problems that occurred in the investigation version, represented by omissions, obliteration, and distortion.

The third part: A critique of the researcher›s investigative character, as she made a number of linguistic errors, as well as her investigative methodology.

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسول الله سيِّدنا مُحَمَّدٍ الصَّادق الأمين، وعلى آله الطَّيبينَ الطَّاهرينَ، ولا سيّما خاتم الأئمّة ومهدي الأُمَّة الموعود على لسان جدّه الذي يتجدَّد به الإسلام ويملأ الأرضَ قسطاً وعدلاً كما مُلِئتْ ظلماً وجوراً، ومَنْ اهتدى بهديه إلى يوم الدِّين، وبعد...

إنَّ علمَ التَّحقيق يعنى بإخراج التُّراث، ونفض غبار الزّمن عن تلك الأسفار الجليلة المغمورة في خزائن المخطوطات، وهذا العلم يحتاج إلى: الدّقّة والأمانة؛ فالمُحقِّقُ يقوم بإظهارِ نِتَاج شخصٍ آخَرَ، ويجب أنْ يكون هذا الإظهار كما يريده المُؤلِّف أو قريباً منه، وأنْ يكـون المُحقِّقُ عارفـاً ومالِكاً لتلك الأدوات التي تأتي من قراءة ما وضعَه شيوخُ التّحقيق في هذا العلم، وحذراً عند التَّعامُل مع هذه الأسفار الجليلة، وأنْ لا تكون الغاية هي التّحقيق وحسب، بل يجب أنْ تكون الغايةُ الأساسيةُ هي إخراج المخطوط بأبهى صورة؛ إذ إنَّ المُحقِّقَ قد تكفّل بإيصال المخطوط إلى الأجيال اللاحقة، وقد لجأ بعضُ طلبة الدّراسات العليا إلى تحقيق المخطوطات، وكان لهم الفضل الكبير في إخراج كثير من المؤلفات المغمورة، وحاولوا بذل الجهد المطلوب لإيصال هذه الأمانة، ولكن يبقى الهمُّ الأكبر لطالب الدّراسات العليا إنجاز بحثِهِ الأكاديميّ ليحصُل على الشّهادة، وهذا سيكون على حساب النّصّ المُحقَّق؛ لذا سيناقش هذا البحث بعض القضايا التي يقع فيها الباحثون عند التّعرُّض أو التَّصدِّي لتحقيق النّصوص، وسيكون أنموذج البحثِ أحدَ شروحِ الصَّرفِ المُحقَّقة تحقيقاً أكاديميّاً.

المحور الأوَّل

شَرْح المَقْصُود المُسمَّى بالشُّكريَّةِ، ومحققته

هو أحد المتون الصَّرفيَّة المُختصَرَة، وضعه مؤلِّفه لشرح كتاب المقصود في الصَّرف المنسوب إلى أبي حنيفة النّعمان، ومؤلِّفه هو أحمد بن عماد (ت ٨٠٨هـ)، ونسبة الكتاب إلـى هذا

الاسم ثابتة في كلِّ نسخ المخطوط، قال: «ويرجو الإتمام بعونه أضعفُ العباد، أحمد بن عماد رَحِمه الله، ورَحِم لَمن أظهر هذه الأوراق، أو قَرَأه، أو أقرأه، أو طالعها على الإطلاق، بتأمل حقيق، وإنصاف صديق»[1].

ووَصَفَ الشَّرحَ قائلاً: «فالتمس مني أصحابي وإخواني في الدِّين وخلَّاني في طلب التَّصديق واليقين أن أشرح لهم شرحاً مُشتمِلاً على دقائق حقائق العجائب. مُتضمِّناً على درر غرر فريد الغرائب، عديم المثل في المختصرات والمطوّلات، مُمْتنِع النَّظير في حسن العبارات والاختراعات، عظيم القدر عند أولي الألباب»[2].

وتضمَّن الكتاب أبواب الصَّرف باختصار غير مُخلّ بالمادّة الصَّرفيَّة، وأبرز الموضوعات الصَّرفيَّة التي عرضها الشَّارح هي:

- أقسام الفعل من حيث الصِّحَّة والاعتلال
- المُتعدِّي واللَّازم.
- أبنية الفعل الثُّلاثيّ، والرُّباعيّ، والمزيد.
- معاني تَفَاعَل، وفاعَل.
- المصدر وأقسامُه.
- معاني اِسْتَفْعَلَ.
- اسما الفاعِل والمفعول
- تاء الافتِعال.
- حروف الزِّيادة.

بدأتْ رحلتي مع هذا الشّرح في مرحلة الدّكتوراه؛ إذ اهتديتُ إلى أحدِ الشّروحِ الموضوعةِ في علم الصَّرف، وبحثتُ عن نُسخِ هذا الشَّرح وكان في نيّتي أنْ يكون مشروعاً لنيل أطروحة الدّكتوراه، ولكن لأنّي لم أصلْ إلى كلِّ النُّسَخِ الخاصَّةِ بهذا الشَّرح تركتُ أمرَ تحقيقِه خشية أنْ لا يكون العمل بالمستوى المطلوب، فعدم الوصول إلى جميع نسخ المخطوط قد يؤدِّي إلى أنْ لا يخرُج النَّصُّ كما أراده المُؤلِّف؛ فبعض النُّسخ قد يكون فيها سقط أو طمس أو عبارات ناقصة أو حتّى زائدة، وهذا لا يمكن تجاوزُه إلا بالرّجوع إلى النُّسَخ الأخرى والمطابقة والمقارنة؛ لتخليص النَّصِّ من هذه الآفات والعيوب التي تصيبُ المخطوطات.

وعليه بعد أنْ أنهيتُ مرحلةَ الدّكتوراه وأنجزتُ أطروحتي ولله الشُّكر والحمد والفضل بهذا، أردتُ تحقيقَ هذا الشَّرح وحصلتُ على ستِّ نُسَخٍ له وهذا بمساعدة أخي الكبير المُحقِّق الدّكتور فوزي خيري، والسّيّد الجليل قارئ القرآن البصريّ الدكتور سجّاد مُحَمَّد الحُسينيّ، وفي مرحلة البحث عن نُسخِ المخطوط عرفتُ أنَّ هذا الشَّرحَ قد حُقِّقَ في سنة خمسٍ وألفَين في جامعة ديالى لنيل شهادة الماجستير، للباحثة: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ، في كلّيّة التّربية، قسم اللُّغة العربيَّة، وللباحثةِ جهدٌ لا يمكن إنكارُه؛ إذ إنَّها حاولتْ إزالةَ الغبار عن أحد النّصوصِ الصَّرفيَّةِ المغمورةِ؛ فجزاها الله خيراً عن العلمِ وأهلِهِ.

ولكنْ لي مع هذه الرِّسالة وقفة طويلة؛ إذ إنَّ الباحثةَ اعتمدتْ في تحقيق هذا الشَّرحِ على نسخةٍ واحدةٍ وهي نسخةُ الحَضْرةِ القادريَّةِ، وأشارت إلى وجود ثلاثِ نسخٍ أخرى، وهذه النُّسخ موزعة كما يأتي[٣]:

- نُسخةٌ في مكتبة الأوقاف.
- نُسختان في دار صدَّام.

وعقبتِ الباحثةُ عن سبب عدم الاعتماد على هذه النُسخ قائلة: «اعتمدتُ في تحقيقِ هذه المخطوطةِ على نسخةٍ عثرتُ عليها في الحضرة القادريَّة، علماً أنَّه كانت هناك ثلاثُ نسخٍ أخرى اثنتانِ منها كانتا في دار صدَّام للمخطوطات، وأخرى في مكتبة الأوقاف وحاولتُ الحصول على نسختَي دار صدَّام فلم أتمكَّن من ذلك؛ إذ لم يتسنَّ لي الحصول على موافقةٍ لتسجيلِ الموضوع آنذاك، وبعدها قامت الحرب فلم تبق ولم تذر أيّ شيءٍ من هذه النُّسخ الثَّلاث بعد أنْ سُرِق مبنى الدَّار ودُمِّر وبعد أنْ أُحْرِقَتْ مكتبةُ الأوقافِ. فلم يبقَ أمامي سوى نسخة الحضرة القادريَّة التي حَفِظَها بعضُ الشُّرفاء الطَّيِّبينَ الغَيُورِينَ على تراث الإسلام»[٤].

وجانبتِ الباحثةُ الصَّواب عندما قدَّمتْ حصول الشَّهادة على إخراج المخطوط بشكلٍ صحيح؛ إذ إن هذه النُسَخ قد يكون فيها ما ليس في النُسخة التي اعتمدت عليها، والصَّحيح أنْ تلجأ إلى موضوعٍ آخَرَ؛ كي لا نُضيف إلى

المكتبة اللُّغويَّة نتاجاً ناقصاً، وإنْ قال قائِلٌ: إنَّها بررتْ بقولها: إنَّ هذه النُّسخَ قد فُقدتْ. أقول: إنَّها سجَّلت الموضوع قبل فقدان النُسخ وهذا مُثبَّت في قولها: «وحاولتُ الحصول على نسختَي دار صدَّام فلم أتمكَّن من ذلك؛ إذ لم يتسنَّ لي الحصول على موافقةٍ لتسجيل الموضوع آنذاك»، الرّسالةُ مُنَاقَشَة في سنة خمسٍ وأَلفَيْنِ؛ هذا يعني أنَّ الموضوع قد سُجِّل في سنة ألفَينِ واثنتينِ والحرب قامت في سنة ألفَينِ وثلاث. هذا يعني أنَّها بدأتِ التّحقيق على نسخة واحدة فقط، والنّسختانِ السَّابقتانِ لم تُفقدَا بعد، وكان الأجدر بالباحثة الحصول عليهِما وإنْ لم تستطع الحصول عليهما فالأفضل تأجيل أمر تحقيق هذا المخطوط واللّجوء إلى موضوعٍ آخَرَ للحصول على شهادة الماجستير، فالتّحقيق هو إحياء النّصوص بشكل كامل وصحيح؛ لتنتفع منه المكتبة اللُّغويَّة.

وقبل أن أبدأ حديثي عن ما في هذا التَّحقيق أقول: إنَّ هذا البحث لا يقدح بعمل الباحثة، وإنما هي رسالة إلى كلِّ مَنْ يتصدَّى لتحقيق تراثنا اللُّغويّ؛ للعناية أكثر بهذا التراث.

وعليه؛ قمتُ بمراجعةِ المخطوط المذكور ومقابلةِ النُّسخ الأخرى مع التّحقيق المدروس، وقد وجدتُ في هذا التّحقيق الكثير من الإشكالات، منها ما وقع بسبب عدم جودة النُّسخة المعتمدة في التَّحقيق، ومنها ما يتعلق بالمُحقِّقة وطريقة التَّعامُل مع المخطوط؛ إذ إنَّ فيها الكثير من النَّقص والطَّمس الذي لم تتمكَّن الباحثة من كشفه ولم تعالجْه.

المحور الثَّاني

نقدُ النُّسخةِ المُعتمَدة في التَّحقيق

أمَّا المشاكل الموجودة في النُّسخة المعتمدة في التَّحقيق فتتجسَّد بما يأتي:

المشكلة الأولى: السَّقط

أخذ السَّقط من هذه النُّسخة مأخذا ليس بالهيّن، وقد أثَّر هذا في النَّصِّ المُحقَّق وفي هذه المواضع تدخلتِ الباحثة مُحاوِلة معالجة النَّقص؛ لتقويم النَّصِّ، وإكمالِهِ، ولكنَّها وقعت في مشكلة التَّحريف؛ إذ إنها لم تُصب الاختيار، ولم

أواجهْ صعوبة في اختيار الأمثلة؛ لأنها كثيرة، وسأبدأُ من الصَّحيفة الأولى. قال المُؤلِّف في سياق الحديث عن الكتاب وأهميّتِهِ: «أنوارُه ظهرت، أزهارُه أزهرت، أشجاره أثمرت» سقطتْ كلمة (أشجارُه) من النُّسخة المُعتمَدة في التَّحقيق، فالنَّصُّ مكونٌ من عبارات ثنائية وسقوط هذه الكلمة سبَّب خللا في النَّصِّ. حاولتِ الباحثة أنْ تعالج السَّقط بتخمين الكلمة المناسبة فوضعت كلمة (ثماره)[٥]؛ مُعتقِدة أنَّها هي الكلمة السّاقطة، وهنا لم تُصب فأخرجتِ النَّصَّ من السّقط وأوقعته في مشاكلَ أخرى، ولي مع هذا النَّصِّ أكثر من أمر:

الأوَّل: أنَّ الباحثة لم تستطع فَهْم أسلوب الشَّارح في الكتابة، وقد غاب عنها أنّ الشَّارح في هذه العبارات الثُّنائيَّة قد وضع عقداً متجانساً عبر استعمال وزنٍ واحدٍ، وهو وزن (أَفْعَال) أحد أوزان القِلّة (أزهار وأنوار) وهي شوّهتْ هذا العقد المتجانس وأخرجته من ترابُطِهِ عبر إدخال وزن آخَر غير الذي استعمله المؤلِّف وهو (فِعَال) فقالتْ: ثِمَارُه أثمرت. ولو استعملت أَثْمَارُه لكان أقرب ولحافظت على التَّجانُسِ الذي وضعه المؤلف.

الثَّاني: الباحثة لم تؤثِّر في التَّرابُطِ الصَّرفيّ فقط، والذي وضعه الشَّارح عبر توحيدِ الوزن، بل أثَّرتْ حتّى في التَّرابُط المعنويّ فعندما نرجِع إلى المعاجم نجد أن ما يُثْمِر هو الشَّجر وليس العكس، والكلمةُ الفَصْل نجدها في معجم العين: فـ «الثَّمَرُ: حَمْلُ الشَّجَرِ، والثَّمَرُ: أنواع المال، والولد ثمرةُ القلب، وأَثمرتِ الشَّجرةُ، والعقلُ المُثمِرُ عقلُ المُسلمِ»[٦]. فلو راجعتِ المعاجم لأدركت ذلك.

الثَّالث: أنّها أخرجتِ النَّصَّ من السّقط، وأوقعته في التَّحريف عبر وضع الكلمة الخطأ.

حاولتِ الباحثةُ تقويمَ نصوص المخطوطة عن طريق إضافة العبارات التي اعتقدتْ أنّ السّياقَ لا يستقيم من دونها - وهذا جيّد وبُورِكتْ عليه - وعلامة ذلك أنّها تضع ما تضيف بين معقوفَيْنِ، وتذكرُ في الهامش أنّها زيادة يقتضيها السّياق، وقد راجعتُ

النّسخَ المخطوطة، وطابقتُ النّصوص، ووجدتُ أنّ ما أضافته الباحثةُ، وهمشتْ لـه بأنّـه زيادة يقتضيها السّيـاق فـي الحقيقة أنّ هـذه الإضافات موجودة فـي النُّسخ الأخرى، وأمثلة ذلك:

أضافتِ الباحثةُ حرف العطف الواو إلى قول المؤلِّف، ونصُّه: «أُحادَ ومثنى وثلاث ورباع»[٧]، وفي النُّسخة المعتمدة في التَّحقيق سقطتِ الواو، والنَّصُّ لا يستقيم من دون الواو، ومثلُه النَّصّ الآتي المُتمثِّل بقول الشَّارح وهو يصفُ الكتاب: «عديم المثلِ في المختصرات والمطوَّلات. ممتنعُ النّظير في حُسْن العبارات»[٨]، فسقطتْ كلمة (النّظير)، والنَّصُّ كاملٌ في النُّسخ الأخرى، فأكملتِ النَّصَّ، وقالتْ زيادة يقتضيها السِّياق.

أقول: إنَّ ما سمَّتْه الباحثة بالزّيادة هو من عمدة المتن، وموجود في النُّسخ الأخرى، والنُّصوص كاملة مستقيمة. هذا أدّى إلى أنْ تُثقَل الهوامش بما لا حاجة له فكلُّ ما زادتْه الباحثةُ موجود في النُّسخ الأخرى، وكلُّ ما صوَّبتْه من تحريفٍ موجود في النُّسخ الأخرى، والباحثة لم تُصِبْ اختيار ما سقط في كلِّ المواضعِ، وهذا تحريفٌ من نوعٍ آخَر قد لحِق هذا الشَّرح والتصق بالشَّارح الذي لا ذنب له بكلِّ ما موجود في النُّسخة المعتمدة في تحقيق هذا الشَّرح؛ فبسبب السَّقط الكثير الموجود في النُّسخة التي استندتْ إليها الباحثة في إخراج هذا الشَّرح لجأتْ إلى تصويب النُّصوص، كما سيتّضح في قابل البحث.

المشكلة الثَّانية: التَّحريف

لَحِق التَّحريف قـول الشّـارح: «الألف واللّام يـدلُّ على التَّعـريفِ، والتَّنـوين يـدلُّ على التَّكثير»[٩] وهذا في سياقِ الحديثِ عن التَّعريفِ والتَّنوين، والصَّواب هو (التَّنكير) والنَّصُّ في النُّسخ الأخرى صحيحٌ كاملٌ.

ولَحِقَ التَّحريف حتَّى الشِّعر، كما في قول خُفَاف بن نُدبة السُّلَميّ:

إذا ما استَحَمَّت أرضُه من سمائِهِ

جَرَى وهو مودوع وواعد مَصْدَق[١٠].

موطن التَّحريف وقع في كلمة (سَمائِه) فهي في نسخة التَّحقيق

(سماه)[11]، ومن أمثلة التَّحريف أيضا ورد الفعل (اِجلوَّذ) في نسخة التَّحقيق (اِجْلَوّز)[12]، وقد صوَّبتِ الباحثة ذلك من مصادرَ أخرى، وهو في النُّسخ الأخرى صحيح لا تحريفَ فيه، ولكنَّها وقعت في خطأ صرفيّ سأتحدث عنه في المحور الخاصِّ بها.

المشكلة الثَّالثة: الطَّمس

وهو من آفات المخطوطات، ولَحِق كلمةً في بيت شعريّ، وهو قول الشَّاعِر:

إذا لم يكن للمرءِ عينٌ بصيرة

فلا ... يرتاب والشمسُ نيره[13]

وموضع الطَّمس هو كلمة (غَرْوَ أنْ)، والبيت موجود بتمامه في النُّسخ الأخرى وتمام الشَّطر الثَّاني:

إذا لم يَكنْ للمرءِ عينٌ بصيرةٌ

فلا غَرْوَ أنْ يرتاب والشمسُ نيره

وهذا البيت فيه أكثر من مشكلة لم تُشِر الباحثة إليها رُبَّما لأنَّ هذا البيت قليل التَّداول في المصادر، وقد وجدتُه في مصدرَينِ فقط هما العَذبُ النّمير برواية:

إذا لم تَكُنْ للمرءِ عينٌ صحيحةٌ

فَلاَ غَرْوَ أَنْ يرتاب وَالصّبحُ مُسْفِرُ[14]

وفي نَفْح الطِّيب برواية:

إذا لم يَكنْ للمرءِ عينٌ بصيرةٌ

فَلاَ غَرْوَ أَنْ يرتاب وَالصّبحُ مُسْفِرُ[15]

ومن المشاكل الكبيرة في هذه النُّسخة أنَّها لا توجد فيها صحيفة واحدة تخلو من السَّقط أو الطَّمس أو التَّحريف، بل إنَّ الصَّحيفةَ الواحدةَ قد يوجد فيها أكثر من مشكلة كما هو الحال في الصَّحيفة الثَّانية فيها طمس في موضعٍ، وسقط في موضعَينِ، وتحريف في ثلاثةِ مواضعَ، وكلُّها تؤثِّر في المعنى، وتُغيِّرُه حتَّى إنّني في بعض الصَّفحات لا أجد سطرا قد تمَّ نسخُهُ بشكل كاملٍ وصحيحٍ والأمثلة على ذلك تطول، وأقول: نسخَه لأنَّ ما موجود في هذه النسخة يتحمَّله النَّاسخ وليس صاحب الكتاب.

المشكلة الرَّابعة: الأخطاء الإملائيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة

أمَّا الأخطاء الإملائيَّة فمن أمثلتِها كتابة (مراعاة) بالتاء المدودة و(حركة) كذلك بالتاء المدودة[16].

وكتابة (المُعتلَّات) بالتاء المربوطة[١٧]، وكتابة الفعل (قوموا) من دون الألف الخنجريَّة[١٨]، وكتابة (ناظلته) بالظاء، والصَّواب: (ناضلتُهُ) بالضّاد[١٩]. وكُتِبَتْ همزة (قُرِئ) على الألف الخنجريَّة[٢٠]، والصَّواب رسمُها على الكرسيّ؛ لأنَّها على صيغة المجهول.

ومن الأخطاء الصَّرفيَّة الواردة في نسخة التَّحقيق الخطأ في مصدر الفعل الخماسيّ (افْعَلَّ) وجعل مصدره على (إفْعَال)، وهذا خطأٌ بيِّنٌ؛ لأنَّ وزن (إفْعَال) هو مصدر الفعل الثُّلاثيّ المزيد بالهمزة من أمثلته: أوجد إيجاداً، وأكرم إكراماً، وأمضى إمضاءً[٢١]، والحديثُ عن وزن (اِفْعَلَّ) الخُماسيّ، وهذا مصدره (اِفْعِلَال)، وصوَّبته الباحثة لكنَّها وقعت في خطأٍ آخَر سيأتي الحديث عنه.

أمَّا الأخطاء النَّحويَّة فنجد أحدَها في سياق حديثه عن الأبنية «وجه الحصرِ في اثنا عشَرَ بناءً»[٢٢]، والصَّواب (اثني عشَرَ بناءً)، ورَفْعٌ في موضعِ نصبٍ كما في قول الشَّارح: «لَزِمَ أنْ يكون الفرعُ وهو الأمر مُتَّصِف بصفة البناء»[٢٣]، والصَّواب: مُتَّصِفاً، وفي موضعٍ آخَر نَصْبٌ في موضع جرٍّ، كما في: «فعل ماضٍ معلوماً»[٢٤]، والصَّواب: فعلٌ ماضٍ معلومٍ، وإثبات الياء في حالِ جزمٍ في عبارة «لم يقتضي»[٢٥]، والصَّواب الجزم، وحذف الياء.

وقد أحصيتُ المواضعَ التي أشارت فيها الباحثة إلى التَّحريفِ أو السَّقطِ وحتَّى الأخطاء اللُّغويَّة الموجودة في النُّسخة المُعتمَدة في التَّحقيق؛ فجاء ذلك في تسع وسبعين ومئة صحيفة، وربَّما يكون في الصَّحيفة الواحدة أكثر من مشكلة، وهذه النّسبة خرجتْ من مجموع سبعٍ وثلاثين ومئة صحيفة، وهو مقدار النَّصِّ المُحقَّقِ، من دونِ حياة المؤلِّف والفهارس وغيرها.

هذا غير النّصوص التي حصل فيها سقط أو تحريف والباحثة لم تهتدِ إليها؛ لأنَّها لم تحصل على كلِّ نسخ الشَّرح. كما في البيت الشِّعريّ:

فدونك أيّها السّاري هذا الفِرَاش
كتاباً فيه نورٌ وهدى لِلناس[٢٦]

وهذه الرّواية في نسخة الباحثة،

وهو في النُّسخ الأخرى برواية أخرى؛ إذ إنّه في أحد النُّسخ:

فدونك أيّها السّادي هذا الفِرَاس

كتاباً فيه نورٌ وهدى لِلناس

وفي أخرى:

فدونك أيّها السّادي هذا النبراس

كتاباً فيه نورٌ وهدى لِلناس

ومثلُه قول الشّارح: «فإنْ قلتَ: الضَّميرَ في أوَّله راجع إلى المضارع». هذا النَّصُّ الموجود في النُّسخ المخطوطة الأخرى، ونسخة التَّحقيق موجود فيها «راجع للمضارع»[٢٧]، أمَّا الأقرب إلى الصَّواب فهو صيغة (راجعٌ إلى)؛ لأنَّها بمعنى عائِدٌ إلى[٢٨]، وهذا ما يحتاجُه سياق النَّصّ، أمَّا صيغة (راجعٌ ل) فهذه تعطينا معنى الاستسلام والخضوع[٢٩]، وهذا بعيدٌ.

ومن الأمور التي لم تنتبه إليها الباحثة قولُهُ تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣٠]؛ لأنَّ الآيةَ غير كاملة، واكتفى النَّاسخُ بقوله: «كفى بالله»[٣١] فهي ظنَّتْ أنَّها مثال عادي، وعاملته على هذا الأساس، وما ترتَّب على ذلك من عدم تخريج الآية من القرآن.

وعلى هذا فقِسْ مقدار النَّقص الموجود في هذا الشَّرح، وكلُّ هذا بسبب الاعتماد على نسخة واحدة، وهي نسخةٌ عليلةٌ ضعيفةٌ لا يُعتمد عليها.

بهذا اختم كلامي عن نسخة المخطوطة وما فيها؛ لأنَّه كثير ويطول الحديث عنه، وكلُّ هذا سيثْبُت في الطَّبعة الجديدة للكتاب بإذنه تعالى. الآن انتقل للحديث عن المحور الآخَر وهو المحور الخاصّ بالباحثة وما وقعت فيه من أخطاء في تحقيقِها.

المحور الثَّالث

نقدُ الشَّخصيَّةِ التَّحقيقيَّةِ للباحثةِ

إلى جانب ما وُجِدَ في هذه النُّسخة من خَللٍ، وضَعْفٍ، وعدم ضبطٍ، وقعتِ الباحثة في بعض الأخطاء الصَّرفيَّة والمنهجيَّة، وعمل المُحقِّق الأساس هو: «ضبط النَّصّ، وتوضيحُه، والتَّنبيه إلى ما فيه من أغلاط وأوهام، وبيان الخطأ والصَّواب»[٣٢]، ولكنّ الباحثةَ لم تفعل ذلك في بعض المواضع، إذ إنَّها لم تُحسن تصويب أخطاء النُّسخة المُعتمَدَة في

التَّحقيق، وهذا أدَّى إلى تضاعف الخطأ، فمرّة بسبب النَّاسِخ، وأخرى بسبب المُحقِّقة، أمَّا:

-الأخطاء الصَّرفيَّة:

فمنها أنَّ الباحثة أخطأتْ في مصدر (اِفْعَلَّ) وهو من الخُماسيّ، ومصدرُه (اِفْعِلَال) وكتبتْه (أَفْعِلال)[٣٣]، بقطع الهمزة وفتحِها، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ وصلٍ لا قطع وهي مكسورة لا مفتوحة، وكان يفترض بالباحثة تحريك الوزن بشكل كامل؛ إذ إنَّ القاعدةَ تتجسَّد بتحريك الوزن، فالقاعدة تقول: كسرَ الحرف الثَّالث وزيادةَ ألفٍ قبل الحرفِ الأخير. هي حاولتْ تصحيحَ الخطأ الموجود في نسختها، وفيها مكتوب (إفْعَال)، وهذا غير صحيح فـ (إفعال) مصدر الثُّلاثيّ المزيد بالهمزة، والحديثُ عن وزن (اِفْعَلَّ) الخُماسيّ[٣٤].

- الأخطاء المنهجية:

أختصرُها بما يأتي:

١- أدخلتْ إلى النَّصِّ ما ليس فيه، وهذا النَّوع من الزِّيادات الذي سأتحدث عنه الآن هو غير ما تحدثتُ عنه في بداية البحث، فالسَّابقُ كان لأجل سدّ السَّقط الموجود، وقد أخفقتْ في تخمين السَّقط في مواضعَ، وأصابت في أخرى، أمَّا في هذه المواضع فالنَّصُّ كاملٌ مستقيمٌ، ولجأت إلى إدخال عبارات ظنَّتْ أنَّها تخدِم النَّصَّ وهي غير موجودة في النُّسخ الأخرى، ووضعتْ هذه الزِّيادات بين معقوفينِ فأضافت إلى النَّصِّ مشكلة أخرى هو في غنى عنها، كما في زيادة عبارة (الهمزة) إلى قول الشَّارح: «اِجْلَوَّذَ بتشديد الواو أصلُه جَلَذَ فزيدت الهمزة والواو المشددة، فصار اِجْلَوَّذَ. يقال اِجْلَوَّذَ البعير، أي دام على السرعة يَجْلَوِّذُ بكسر الواو، اِجْلِوَّاذاً بكسر [الهمزة]، واللام»[٣٥] هي وضعت كلمة الهمزة بين معقوفَينِ لتُدَلِّل على أنَّها مكسورة.

والأمر الآخَر أنَّ النَّصَّ يختلف عمَّا هو موجود في النُّسخ الأخرى، وهو في نسخ المخطوط الأخرى من دون الواو السَّابقة للّام كما يأتي: «اِجِلوَّاذاً بكسر اللَّام»، وهنا لا أستبعد أن تكون الباحثة هي التي زادت الواو ليكتمل النَّصّ ويتجانس مع زيادتها التي أضافتها من

كتاب آخر، وقد فعلتْ ذلك في موضع آخَر، ودليل ذلك: عدم وجود واو العطف في النّسخ الأخرى، وعدم ذكر عبارة (بكسر الهمزة) في نسختها كي يستوجب العطف.

أقول: لا أعتقد أنَّ الشَّارحَ قد نَسِيَ ذكر الهمزة، ولكنَّه اعتنى بذكر الحركات التي تُبيّن القاعدة الصَّرفيَّة، والقاعدةُ الصَّرفيَّةُ في (اِجْلِوَّاذ) هي بكسر الحرف الثَّالث[٣٦]، وهو (اللّام)؛ وعليه هو يريد أن يُوْصِل إلى القارئ أنَّ هذا اللَّفظ _المكسور اللام_ هو مصدر (اِجْلَوَّذ) وما دام القارئ قد عَرَفَ هذا سيعرِف أكانت الهمزةُ مفتوحةً أم مكسورةً، فصار اللَّفظُ معلوما للقارئ ولا حاجة للقول: إنها مكسورة فهي كذلك ولا تُفتح مع صيغة المصدر، وهي بقولها هذا أكَّدتْ غفلتَها عن هذا الأمر، وهو دليلٌ لي على ما ذكرتُه سابقا عند حديثي عن (اِفْعِلَال) وقد كتبتْها الباحثةُ (أَفْعِلَال) بقطعِ الهمزةِ وفتحِها، وهذا في الصّحيفة الثّامنة والتّسعين، وهو يناقض ما كتبتْهُ في الصّحيفة الرّابعة والتّسعين.

وهذا ليس من التَّحقيق في شيء، فالتَّحقيق هو إخراج متن المؤلِّف كما كتبه هو، ولا يجوز للمحقِّق إدخال النُّصوص والعبارات كما يريد ويشاء؛ لأنَّه تابع لمؤلِّفينَ آخَرِينَ، وليس نِتَاجَه ليتصرَّف به.

وأيضا من الزّيادات التي رأيتُها قد أضرَّتِ النَّصَّ أكثر مما نفعتْهُ وقعتْ في إيضاح قول الشّارح عن (اِسْحَنْكَكَ)؛ إذ أضافتْ عبارة (الأولى) بين معقوفَيْنِ فصار النَّصُّ: «فهو مُسْحَنْكِكٌ، وذاك مُسْحَنْكَكٌ به، والأمر: اسْحَنْكِك، والنهي: لا تَسْحَنْكِك بكسر الكاف [الأولى]»[٣٧] فأضافت كلمة الأولى لتُدَلِّل على أنَّها الكاف الأولى وليست الثَّانية، وهذه الزِّيادة ليست في محلِّها لسَبَبَيْنِ:

الأوَّل: الشّارح ذكر كسر الكاف الأولى قبل هذا النَّصّ؛ إذ قال: «يَسْحَنْكِكُ بكسر الكاف الأولى»[٣٨].

والثَّاني: هذا معروف فهو يتحدَّث عن البنية الصَّرفيَّة لا البنية النَّحويَّة والإعرابيَّة.

أقولُ: كان بإمكان الباحثة وضع هذه الزِّيادات التي استعملتْها للتّوضيح في الهامش على الرَّغم من أنَّ الكتاب ليس بحاجة لها، ولا يوجد مسوِّغ لذكرها حتَّى في الهامش، ولكن المُحقِّق إنْ أراد التَّوضيح فيستعمل الهامش للتَّوضيح؛ إذ إنَّ المتنَ ليس لها لتتصرَّف به هكذا، وبذلك نحافظ على النَّصِّ المحقَّقِ ونُظهِر الطّابع الشّخصيّ للمؤلف في الكتابة، وإلا بهذا ستكون كلُّ الشُّروح عبارة عن نصٍّ واحدٍ من دون أيِّ تغييرٍ.

٢- في مواضعَ تضعُ ما تضيف بين معقوفَيْنِ، وهذا المنهج الصَّحيح للمحقِّقينَ، وفي أخرى تتركه هائماً دون تحديد حتَّى لا يفرّق القارئ بين زيادتِها والنَّصِّ الأصليّ. من أمثلة ذلك أنَّها أضافت عبارة (في الآية) إلى قول الشَّارح: «كقوله سمح ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٖ سمح[٣٩]»، فصار «كقولِه في الآية سمح ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٖ سمح[٤٠]»، لتُبيِّنَ أنَّ هذه آية قرآنيَّة ولا أعتقد أنَّ القرآن بحاجة إلى بيانٍ؛ إذ يكفي ضبط النَّصِّ القرآنيّ كما موجود في المصحف وانتهى، علماً أنَّها لم تضعها بين معقوفَيْنِ لنعلم أنَّ هذه زيادة من المُحقِّق وليست من عمدة المتن، والأمر الآخَر هذا أسلوب المؤلف في الكتابة لا يحقُّ لنا التَّعديل عليه إلا الأخطاء اللُّغويَّة سواء أكانت الإملائيَّة أم الصَّرفيَّة أم النَّحويَّة. وقد أحصيتُ المواضعَ التي فعلتْ الباحثة ذلك فوقع في ثلاثة وثلاثين موضعاً.

٣- تحقِّق كتاباً قديماً وترجع في توثيق المعلومة إلى رسالة ماجستير وتثبتها في كتاب قديم، وهذا ما ذكرتْه في الهامش: «في زيادتها خلاف فمنهم مَنْ يرى أنَّ اللَّام زائدة، والأصل فيها (فَيَشَ) ومنهم مَنْ يرى أنَّ الياء هي الزَّائدة وأنَّ اللَّامَ أصلٌ في الكلمة، وأصلها (فَشَلَ) ينظر في هذا: الخلاف الصَّرفيّ في العربيَّة (رسالة ماجستير): ٣٤٠-٣٤١»[٤١]، والمنهج العلمي يقتضي أنْ ترجع إلى الشّروح التي سبَقَتْه وتستعين بها في التَّوضيح والتَّوثيق.

وهذا يذكّرني برأي للدّكتور إبراهيم السَّامرَّائيّ في الصِّناعة المعجميَّة؛ إذ قال:

«ليس من الصَّحيح أنْ يُستَعار

الكَلِم الحديث عند الكلام عن مادَّةٍ قديمةٍ»[٤٢]، وله في هذا الموضوع وقفة طويلة ومفصّلة لَمَنْ أراد الاستزادة.

٤- لم تُحسِنْ ضبطَ الفهارسِ، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك آيات وردت في المتن لم تذكرها في الفِهْرِست. كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[٤٣]، وقولِهِ تعالى ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾[٤٤]، وقولِهِ تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾[٤٥].

٥- اختلَّ منهجُها في التَّعامُل مع المصادر، وما وجدتُه في هذا التَّحقيق من مشاكِلَ تخصُّ المصادر وكيفية استعمالها؛ أُوجِزُهُ بما يأتي:

أ- في الهامش عندما يتكرَّر المصدر في مواضعَ استعملت العبارة المتداولة لهذا الأمر (المصدر نفسُه)[٤٦]، وفي مواضعَ أخرى تُكرِّر اسم الكتاب ولا تستعين بالعبارة السَّابقة[٤٧].

ب- في بعض الأحيان اضطربت منهجيّتُها؛ فأجدُها تشير في الهامش من دون ذكر صفحة المصدر الذي رجعت إليه، على سبيل المثال لا الحصر في الصَّحيفة السَّابعة بعد المئة صوَّبتْ كلمةً من أحد المصادر وهو المطلوب، وقالت: التَّصويب من المطلوب ووضعت نقطة، وفي الصَّحيفة السَّابعة عشْرة بعد المئة ترجعنا إلى التَّعريفات من دون ذكر الصَّحيفة.

ت- مع المعاجم في مواضع تكتفي بذكر المادَّة فقط من دون التَّرقيم، كما فعلت مع المقاييس: «وفي المقاييس طلع. يُقال: طلعت الشَّمس طلوعاً ومطلعاً»[٤٨]، وفي مواضعَ أخرى ذكرتِ التَّرقيم فقط، كما في النَّصِّ الآتي: «وفي اللِّسان: ٣/ ١٩٩»[٤٩]، وفي غيرِها تذكر المادَّة والتَّرقيم، كما في الهامش الآتي: «ينظر: العين: ٦/ ١٤٩ (جنب) والمقاييس: ٢٠٩ (جنب)»[٥٠]، وليس هذا وحسب بل الباحثة لم تُراعِ أمر المنهج حتَّى في الهامش الواحد، كما في الهامش الآتي: «ينظر: العين:٧/ ٢٣٠ وفي المقاييس: ٩٨٣ ندس»[٥١]، وإنْ قال قائل: هي ذكرت المادّة مرة واحدة للمعجمَينِ. أقول: لِمَ لَمْ تفعل ذلك مع النَّصِّ السَّابق وهما في الصَّحيفةِ نفسها؟، في الحالتَينِ

هي لم تتَّبع منهجاً واحداً واضحاً.

ث- ومع المعاجم أيضا في مواضعَ أراها تُقدِّم المادَّة على التَّرقيم، كما في الهامش الآتي: «ينظر: اللِّسان: (سحك) ١٠/ ٤٣٨»[٥٢]، وفي صفحات أخرى أجدها فعلت العكس فقدَّمتِ التَّرقيم على المادَّة كما في: «ينظر: اللِّسان: ١٣/ ٣١١ (غدن)»[٥٣].

ج- في بعض المواضع ألزمتْ نفسَها واجتهدتْ في ذكر الاسم الكامل للكتاب، وفي مواضع أخرى تكتفي بذكر الجزء المشهور فقط كما هو الحال مع كتاب المناهج الكافية في شرح الشَّافية في مواضعَ تذكره كاملاً، وفي مواضعَ أخرى تكتفي بـ(المناهج الكافية)[٥٤]، مع العلم أنَّها تفعل ذلك حتَّى في الصَّحيفة الواحدة، وليس مع هذا الكتاب فقط بل مع الإنصاف في مسائلَ الخلاف[٥٥].

ح- مع المصادر التي تتشابه في الاسم المنهج يقتضي أنْ تذكر اسم المؤلِّف للتَّفريق بين المتشابه، كما هو الحال مع شرح الشَّافية في مواضعَ تذكر اسم الشَّارح؛ فتقول (شرح الشَّافية لنقره كار) أو (شرح الشَّافية للرّضيّ)، وفي مواضعَ أخرى تذكر شرح الشَّافية وتمسك عن ذكر الشَّارح[٥٦]، والمتن ليس فيه ذكر لاسم الشَّارح.

خ- أمَّا إذا أرادت الإحالة إلى صحيفة سابقة من النَّصِّ الذي تحقِّقُه، فاختلف منهجُها في الإشارة إليه؛ فهي في مواضع تشير بذكرها ص ورقم الصَّحيفة كما يأتي «ص٢٥»[٥٧]، ومرة تشير بذكرها الصَّحيفة وتلحقها بعبارة من النَّصِّ المُحقَّق كما يأتي: «ص٢٣ من النَّصِّ المُحقَّق»[٥٨]، وثالثة تقدِّم وتؤخِّر، فتقول: «ينظر النَّصّ المُحقَّق: ص٦٠»[٥٩]، ورابعة تذكر الرّقم فقط من دون ص أو عبارة النَّصّ المُحقَّق، هكذا: «ينظر: ٦٧»[٦٠]، حتَّى التبس علينا الأمر هل تقصد متن النَّصّ الذي تُحقِّقه، أو تريد إرجاعنا إلى كتاب آخَر، ولكن أغلب الظّنّ في هذا الموضع هي تقصد النَّصَّ المحُقَّق، وخامسة كتبتْ: «ينظر: ص»[٦١]، من دون ذكر رقم الصّحيفة.

الخاتمة

بعد هذه الرّحلة مع أحد الشّروح الصَّرفيّة المُحقَّقة في إحدى المؤسَّسات الأكاديميَّة، أجد أنَّ ثمرة هذا البحث تتلخَّص بما يأتي:

- العناية بالمخطوطات وتحقيقها ليست بالمستوى المطلوب، إذ إنَّ الدّراسات العليا (الماجستير والدّكتوراه) لا تحوي منهجاً خاصَّاً يعنى بدراسة المخطوطات وكيفية تحقيقها.

- يُسنَد التَّحقيق إلى الباحث وهو لا يملك أبسط مقوِّمات التَّحقيق، وأدواته التَّحقيقيَّة ضعيفة.

- امتلاك الباحث لنسخة واحدة لا يعني إمكانية تحقيقها، فالمخطوطات قد تصيبها بعض الآفات التي لا يمكن تجاوزها إلا من مقابلة كلّ نسخ المخطوط لتخليص النَّصّ من هذه الآفات.

لذا:

- يجب إدخال مادّة دراسة المخطوطات وتحقيقها ضمن مناهج الدّراسات العليا (الماجستير والدّكتوراه)، بوصفها منهجا أساسيّاً.

- التَّأكُّد من جمع الباحث لجميع نسخ المخطوط المراد تحقيقه كي يكونَ العملُ كاملاً جاهزاً لوضعِه نصب أعيُن الباحثينَ، وعلى رفوف المكتبة اللّغويَّة.

- يجب أن لا يُسجَّل أيّ موضوع في التَّحقيق ما لم يُجْر اختبار للباحث، والتَّأكُّد من تمكُّنِه من أدواتِه التَّحقيقيَّة.

- أنْ لا يُسنَد الإشراف على التَّحقيق إلا لأهل الاختصاص، فترك التَّحقيق أفضلُ من إخراجه ناقصاً.

هذا أهمّ ما خرجتُ به من هذه الدِّراسة النَّقديَّة، فإنْ أَصَبْتُ فبفضل الله ومنّه عليّ، وإنْ أخطأتُ فمن تقصيري ... وآخِر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

الهوامش:

١- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ):٢-٣.

٢- المصدر نفسه:٢.

٣- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ):٣٠.

٤- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ):٣٠.

٥- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١.

٦- كتاب العين: ١/ ٢٠٦.

٧- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٣٠.

٨- المصدر نفسه: ٣٠.

٩- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٩.

١٠- شعر خُفاف بن نُدبة السُّلميّ: ٣٣.

١١- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٣٣.

١٢- ينظر: المصدر نفسه: ٤٠.

١٣- المصدر نفسه: ٢.

١٤- العَذْبُ النَّمير: ٢/ ٢٣٥.

١٥- نَفْح الطِّيب: ١/ ٦٨.

١٦- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٨٤.

١٧- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠.

١٨- ينظر: المصدر نفسه: ٦٨.

١٩- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١٠٣.

٢٠- ينظر: المصدر نفسه: ١٣٤.

٢١- ينظر: ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: ٢/ ٤٩٧.

٢٢- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٢٥.

٢٣- المصدر نفسه: ٧١.

٢٤- المصدر نفسه: ٩٦.

٢٥- المصدر نفسه: ١٣٥.

٢٦- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٣.

٢٧- المصدر نفسه: ٦٥.

٢٨- ينظر: تكملة المعاجم العربية: ٥/ ٩٦.

٢٩- ينظر: المصدر نفسُه.

٣٠- الرَّعد: ٤٣.

٣١- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٥٧.

٣٢- منهج البحث وتحقيق النُّصوص: ١٥٣.

٣٣- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٩٤.

٣٤- ينظر: هذا البحث: ١٢.

٣٥- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٩٨.

٣٦- ينظر: شرح الملوكي في التَّصريف، ٨٧.

٣٧- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٩٩.

٣٨- المصدر نفسه: ١٣٤.

٣٩- سورة البقرة: ٢٢٨.

٤٠- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١٠٧.

٤١- المصدر نفسه: ١٠٩.

٤٢- في الصّناعة المعجميّة: ١٥.

٤٣- سورة الأعراف:١٤٦، وينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١٣.

٤٤- سورة يوسف: ١٠٨، وينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١٣.

٤٥- سورة الفرقان: ٢٧، وينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ١٣.

٤٦- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٧٩، ٨٣.

٤٧- ينظر: المصدر نفسه: ٧٥، ٩٥، ٩٦.

٤٨- شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٤٧.

٤٩- المصدر نفسه: ٧٣.

٥٠- المصدر نفسه: ٧٥.

٥١- المصدر نفسه: ٧٥.

٥٢- المصدر نفسه: ٩٩.

٥٣- المصدر نفسه: ٩٨.

٥٤- ينظر: المصدر نفسه: ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٦.

٥٥- ينظر: شَرْح المَقصُود المُسَمَّى بالشُّكريَّة (تحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ): ٦٩، ٧٠.

٥٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧، ١٠٩.

٥٧- المصدر نفسه: ٢٨، و٣٣.

٥٨- المصدر نفسه: ٢٦.

٥٩- المصدر نفسه: ٦٥.

٦٠- المصدر نفسه: ٨٧.

٦١- المصدر نفسه: ٧٦.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيان محمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان أثير الدّين الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التَّوَّاب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.

٢- تكملة المعاجم العربيَّة: رينهارت بيتر آن دُوزِي (١٣٠٠هـ)، تعليق: محمّد سَليم النعيمي وجمال الخيّاط، الطبعة الأولى، وزارة الثّقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة.

٣- شرح المقصود المسمَّى بالشُّكريَّة: أحمد بن عماد الأقفهسي (٨٠٨هـ)، دراسة وتحقيق: نيدرا عليّ عبَّاس الزّبيديّ، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلّيّة التّربية، قسم اللُّغة العربيَّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٤- شرح الملوكي في التَّصريف: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، الطَّبعة الأولى، المكتبة العربيَّة، حلب، ١٩٧٣.

٥- شعر خفاف بن نُدبة السُّلميّ، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمّودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.

٦- العَذْبُ النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنْقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ: محمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الشّنقيطي (١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الثانية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكّة المكرّمة، ١٤٢٦هـ.

٧- في الصِّناعة المعجميَّة: الدّكتور إبراهيم السَّامرَّائيّ، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان-الأردنّ، ١٩٩٨م.

٨- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٠ه)، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد هنداويّ، الطَّبعة الأولى، دار الكُتُب العلميَّة، لبنان- بيروت، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

٩- منهج البحث وتحقيق النُّصوص: الدّكتور يحيى وهيب الجبوريّ، الطَّبعة الثَّانية، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، ٢٠٠٨م.

١٠- نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرّطيب، شهاب الدين أحمد بن محمَّد المقري التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت،لبنان.